



الدورة الثامنة عشرة

كينغستون، جامايكا

١٦-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

تقرير عن حلقة العمل الدولية المتعلقة باحتياجات الإدارة البيئية للتنقيب عن المعادن الموجودة في أعماق البحار واستغلالها

مذكرة من الأمانة

١ - قامت السلطة الدولية لقاع البحار، بالتعاون مع حكومة فيجي وشعبة العلوم الأرضية التطبيقية والتكنولوجيا التابعة لأمانة جماعة المحيط الهادئ، بتنظيم حلقة عمل بشأن احتياجات الإدارة البيئية للتنقيب عن المعادن الموجودة في أعماق البحار واستغلالها، في نادي، فيجي، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وعكست هذه المبادرة تزايد الاهتمام بالآثار البيئية المحتملة للتنقيب عن المعادن الموجودة في أعماق البحار واستخراجها وبالشواغل المرتبطة بذلك وبالسبل التي ستسلكها السلطات المختصة على الصعيدين الوطني والدولي في تنظيم هذه الفرصة الناشئة للتنمية الاقتصادية على نحو مستدام في المناطق الواقعة ضمن نطاق الولاية الوطنية وخارجه. ونظمت حلقة العمل من أجل التوعية بطبيعة الموارد المعدنية المكتشفة في قاع البحار في المنطقة وفي الجزء الخارجي من الرصيف القاري. وتمثل هدف آخر للاجتماع في تقييم التدابير التي تتخذها السلطة فيما يتعلق بحماية البيئة البحرية من الآثار الضارة الناجمة عن التعدين في قاع البحار العميقة وإمكانية تطبيق هذه التدابير على عملية استخراج المعادن البحرية في المناطق الواقعة ضمن نطاق الولاية الوطنية. وشملت نواتج حلقة العمل مشروع نموذج لتقييم الأثر البيئي للتعدين في قاع البحار؛ وموجزا للأحكام التشريعية والتنظيمية التي ينبغي أن تشكل الأساس للإدارة البيئية للتعدين في قاع البحار العميقة؛ وتحديدًا للاحتياجات في مجال بناء القدرات وسبل تلبية هذه الاحتياجات.



٢ - وقد حضر حلقة العمل ٧٩ مشاركا من ١٨ بلدا، وشملت سلسلة من العروض التي يمكن الاطلاع عليها على الموقع الشبكي للسلطة (www.isa.org.jm)، تلتها مناقشات في إطار ثلاثة أفرقة عاملة لتناول مواضيع محددة.

٣ - وكلف الفريق العامل الأول بمهمة إعداد نموذج تقييم الأثر البيئي الذي يمكن أن تستخدمه شركات التنقيب في المقام الأول عند تنفيذ الأنشطة التي تتطلب هذا التقييم، مع ضمان أن يكون النموذج واسعاً بما فيه الكفاية ليكون قابلاً للتطبيق في مرحلة الاستغلال من عملية التعدين في قاع البحار العميقة. وصمم النموذج أيضا ليوفر المساعدة للدول النامية عند إعداد لوائحها التنظيمية الخاصة بالأنشطة المنفذة في قاع البحار ضمن نطاق الولاية الوطنية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التنقيب عن المعادن في قاع البحار واستغلالها. ولئن كان النموذج غير نهائي، فهو مصمم ليكون نموذجا يمكن تكييفه حسب الاقتضاء وفقا للحالة.

٤ - وتناول الفريق العامل الثاني الأحكام التشريعية والتنظيمية التي ينبغي أن تشكل الأساس لإدارة البيئية لأنشطة التعدين في قاع البحار العميقة في المناطق الواقعة ضمن نطاق الولاية الدولية وخارجه. ولئن كان النظام التشريعي الدولي المتعلق باستكشاف المعادن خارج نطاق الولاية الوطنية راسخا من خلال الأنشطة التي تضطلع بها السلطة، فإن العمل المتعلق بوضع أنظمة تعالج موضوع الاستغلال لا يزال في طور البداية. وحتى الآن، ليس ثمة سوابق للتشريعات الوطنية التي تنظم العلاقة بين الدول الراعية والمقاولات المشمولة بالرعاية في المنطقة، على الرغم من أن هذه التشريعات تشكل مطلبا للدول الراعية أبرزه الرأي الاستشاري الذي أصدرته دائرة منازعات قاع البحار التابعة للمحكمة الدولية لقانون البحار في شباط/فبراير ٢٠١١. وثمة اهتمام متزايد أيضا في الآونة الأخيرة باستغلال المعادن البحرية ضمن نطاق الولاية الوطنية لمختلف البلدان، لا سيما في البلدان الجزرية في المحيط الهادئ التي أعربت عن حاجتها إلى وضع أطر تنظيمية وطنية لهذا الغرض. وقرر الفريق العامل أنه من غير المناسب وضع نموذج تشريعي مفصل لتنظيم التعدين في قاع البحار العميقة وأنه من الأفيد أن تحدّد التشريعات والالتزامات الدولية الرئيسية التي ينبغي أن تنظر فيها الدول عند مناقشة كل من وضع مدونة لقواعد استغلال المعادن خارج نطاق الولاية الوطنية وتشريعها الوطنية.

٥ - وركز الفريق العامل الثالث اهتمامه على تحديد الاحتياجات في مجال بناء القدرات المرتبطة بالتعدين في قاع البحار، ولا سيما تلك المتعلقة بتقييم الأثر البيئي. ولاحظ الفريق أن المستوى الحالي من القدرات التقنية والبشرية والمالية ينتقص من قدرة البلدان النامية على المشاركة في التعدين في قاع البحار وتقييم الأثر المحتمل لهذه الأنشطة، سواء ضمن نطاق

الولاية الوطنية أو في المنطقة. وحدد الفريق العامل مجموعة من الأنشطة التي يمكن أن تساعد في تلبية الاحتياجات في مجال بناء قدرات الدول النامية.

٦ - وقد نشر التقرير الكامل حلقة العمل تحت عنوان الدراسة التقنية للسلطة الدولية لقاع البحار رقم ١٠. ويتضمن تقرير حلقة العمل نموذجاً لتقييم الأثر البيئي، وقائمة بالمسائل القانونية التي يتعين النظر فيها عند إعداد الجوانب البيئية لمدونة قواعد الاستغلال، والاحتياجات التي ينبغي تلبيتها في مجال بناء القدرات.

٧ - واللجنة القانونية والتقنية مدعوة للإحاطة علماً بتقرير حلقة العمل وتقديم أي تعليقات بشأن توصيات الأفرقة العاملة وسبل الاستفادة من تلك التوصيات في الأنشطة المقبلة للجنة القانونية والتقنية والمجلس.
